

دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

The Role of Banks in Financing Small and Medium Enterprises

إعداد الطالبة

شيماء عبداللطيف العايدي

الرقم الأكاديمي

241000253

المشرف الثاني

د. فايز جراد

عضو لجنة البحث العلمي بالجامعة

المشرف الرئيسي

د. الفيصل عبدالحميد

المشرف الأول - ودكتورة المقرر

العام الجامعي

2024



((وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

الإهداء

{وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا}

الشكر والفضل لله من قبل ومن بعد

لم تكن الرحلة قصيرة، ولم يكن الحلم قريباً

وأبت الأيام إلا أن تذيبنا مرها.. فرويناها بحلو عزيماً

اللهم كما أنعمت فزد.. وكما زدت فبارك.. وكما باركت فأتمم

أهدي هذا البحث الى :

أمي وأبي

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

الشكر والتقدير

الشكر لله عز وجل أولاً وأخيراً.

ثم أتقدم بالشكر للذين كانا أول معلمين لي في هذه الحياة..

وأقدم بخالص الشكر

لمشرفين البحث

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

وأعضاء هيئة التدريس كافة

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	الاهداء	ب
2	الشكر والتقدير	ج
3	فهرس الموضوعات	د
4	فهرس الاشكال	هـ
5	فهرس الجداول	و
6	المستخلص	ز
الفصل الأول		
7	مقدمة	1
8	مشكلة الدراسة	2
9	أهمية الدراسة	3
10	اهداف الدراسة	3
11	تساؤلات الدراسة	3
12	فروض الدراسة	4
الفصل الثاني		
13	الدراسات السابقة	5
14	الاطار النظري	7
الفصل الثالث		
15	منهجية البحث	17 - 16
الفصل الرابع		
16	عرض النتائج وتحليلها	32 - 19
الفصل الخامس		
17	الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	34 - 33
18	المصادر والمراجع	36 - 35
19	الملاحق	37

فهرس الاشكال

م	الشكل	رقم الصفحة
1	شكل توضيحي رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس	19
2	شكل توضيحي رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة	20
3	شكل توضيحي رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل التعليمي	21

م	الجدول	رقم الصفحة
1	جدول توضيحي رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع	19
2	جدول توضيحي رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة	20
3	جدول توضيحي رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي	21
4	جدول توضيحي رقم (4) معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه	23
5	جدول توضيحي رقم (5) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أبعاد الاستبانة	24
6	جدول توضيحي رقم (6) درجات فئات معيار نتائج الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي	25
7	جدول توضيحي رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لعبارات محور دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	26
8	جدول توضيحي رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لعبارات محور مدى فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	29
9	جدول توضيحي رقم (9) دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	31
10	جدول توضيحي رقم (10) العلاقة بين مدى فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	32

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور المحوري الذي تلعبه البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأثر هذا التمويل على تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. تأتي هذه الدراسة في سياق التوجهات الاقتصادية الحديثة التي تركز على دعم القطاع الخاص، تنويع مصادر الدخل، وتحقيق رؤية المملكة 2030. وتُبرز الدراسة التحديات التي تواجه هذه المنشآت في الحصول على التمويل البنكي، مثل الشروط، ارتفاع معدلات الفائدة، ونقص الخبرة المالية والإدارية لدى رواد الأعمال.

اعتمدت الدراسة على الأطر النظرية المرتبطة بالتمويل الريادي ونظرية الوكالة لفهم العلاقة بين البنوك ورواد الأعمال والتحديات الناتجة عنها. باستخدام التحليل الوصفي، ركزت الدراسة على تحليل الأدوات والبرامج التمويلية التي تقدمها البنوك، إضافة إلى تقييم مدى فعاليتها وأثرها على نمو وتوسع المنشآت الصغيرة.

توصلت الدراسة إلى أن الدعم البنكي للمنشآت الصغيرة يسهم بشكل كبير في تعزيز قدرتها على النمو والتوسع، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل ودعم الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يواجه رواد الأعمال تحديات كبيرة تتعلق بالحصول على التمويل، ما يستدعي تطوير سياسات تمويلية مرنة وتقديم الدعم الإداري والفني لهم.

أوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات تمويلية تتناسب مع احتياجات المشاريع الصغيرة، وتعزيز الوعي والتدريب لرواد الأعمال حول كيفية تقديم طلبات التمويل. كما شددت على أهمية تبني البنوك لبرامج تمويلية مبتكرة ومتنوعة، تلبي الاحتياجات المالية المتباينة لهذه المنشآت.

الكلمات الافتتاحية: المشاريع - البنوك - المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول

مقدمة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

تساؤلات الدراسة

فروض الدراسة

المنطلقات النظرية للدراسة

1.1 مقدمة:

تلعب البنوك دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تمثل المؤسسات المالية الركيزة الأساسية لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن بين هذه القطاعات، تحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأهمية خاصة نظراً لدورها الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحقيق التنوع الاقتصادي.

أصبح الاقتصاد له دور أساسي في العالم اليوم بالنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإصالة إلى دور المنافسة وفي هذا الإطار تظهر محاولات بعضها النظري والآخر عملي تسعى لخلق اقتصاد منافس وقوي و ،. تعتبر المنشآت الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة من دعائم الاقتصاد الوطني، حيث تساعد في التخفيف من البطالة إلى زيادة مصدر دخل الفرد بالإضافة إلى دورها الأساسي في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية (غنيمات 2006)،

شهدت المملكة خلال العقود الماضية تطوراً ملحوظاً في القطاع المصرفي، والذي أصبح شريكاً أساسياً في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل منها: التوجهات الحكومية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص، وتنوع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، وتحقيق رؤية المملكة 2030 التي تركز على التنمية المستدامة والشاملة.

تتجسد أهمية دعم البنوك للمشاريع الصغيرة في توفير التمويل اللازم لإطلاق هذه المشاريع وتطويرها، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات المالية والفنية، وتنظيم برامج تدريبية للمساهمة في بناء قدرات رواد الأعمال. كما أن البنوك تسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال تبني سياسات تمويلية مرنة وتقديم منتجات مالية مبتكرة تتناسب مع احتياجات المشاريع الصغيرة.

إن التزام الحكومات والقطاع الخاص في دعم تلك المنشآت من أجل مساعدتها لتحقيق النتائج الملموسة على أرض الواقع . وصغر حجم السوق فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتبر من ضمن الوسائل والأدوات الناجحة في التخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها السوق وذلك بتوفير فرص عمل والحد من مشكله البطالة. ولهذا اهتمت جميع الدول فى العالم بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وعملت على استحداث دوائر خاصه بها من أجل العمل على تطويرها.

وتعتبر المشروعات الصغيرة المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات للمواطنين عن طريق خلق الثروة والخدمات وتقديم المنتجات والخدمات وهي تلعب جوراً أساسياً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية

في بعض الدول وتمثل احيانا جزء كبير قطاع الانتاج حيث تقوم بتحويل الافكار الى فرص مالية من خلال الابتكار التي تعتبر مصدراً رئيسياً للقدرة التنافسية وان مسالة الحصول على تمويل الشركات واصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة كانت دائماً موضع نقاش .

1.2 مشكلة الدراسة:

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في دعم المشاريع الصغيرة تواجه هذه المشاريع العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون حصولها على التمويل اللازم لتحقيق النمو والاستدامة. تتراوح هذه التحديات بين الشروط الصارمة للحصول على القروض، وارتفاع معدلات الفائدة، وافتقار رواد الأعمال إلى الخبرة المالية والإدارية اللازمة لتقديم طلبات التمويل بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة صعوبة في تقديم الضمانات المالية المطلوبة من قبل البنوك، مما يحد من فرصهم في الحصول على الدعم المالي.

تتبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى فهم أعمق للآليات التي تتبعها البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة، والتعرف على العقبات التي تعترض طريق هذا التمويل. وكيف يمكن تحسين السياسات البنكية لتكون أكثر دعماً لرواد الأعمال؟ وما هي البرامج والخدمات المالية التي يمكن تطويرها لتلبية احتياجات المشاريع الصغيرة بشكل أفضل؟ هذه التساؤلات تُبرز الحاجة إلى دراسة شاملة لدور البنوك في دعم المشاريع الصغيرة، وتحليل مدى فاعلية السياسات والإجراءات الحالية، واقتراح حلول مبتكرة للتغلب على التحديات القائمة.

1.3 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال مجموعة من النقاط الرئيسية التي تساهم في فهم وتحسين دور البنوك في دعم المشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية:

- سيساهم البحث في تقديم إطار نظري شامل حول دور البنوك في دعم المشاريع الصغيرة، مما يساعد الأكاديميين والباحثين ورواد الأعمال على فهم العلاقة بين القطاع المصرفي والمشاريع الصغيرة بشكل أعمق.
- سيساهم البحث في تقديم إطار نظري شامل حول دور البنوك في دعم المشاريع الصغيرة، مما يساعد الأكاديميين والباحثين ورواد الأعمال على فهم العلاقة بين القطاع المصرفي والمشاريع الصغيرة بشكل أعمق.

- ستوفر النتائج والتوصيات الناتجة عن البحث دليلاً يسترشد به البنوك والمؤسسات المالية لتحسين استراتيجياتهم التمويلية، بما يساهم في توفير بيئة داعمة ومرنة للمشاريع الصغيرة.

1.4 أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحسين وفهم دور البنوك في دعم المشاريع الصغيرة ، وتتمثل هذه الأهداف في:

- استعراض وتحليل الأدوات والبرامج التمويلية التي تقدمها البنوك لدعم المشاريع الصغيرة، وفهم كيفية تطبيقها ومدى فعاليتها.
- تحديد العقبات والمعوقات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة عند التقدم للحصول على التمويل البنكي، مثل الشروط الصارمة والضمانات المطلوبة.
- دراسة الأثر الاقتصادي للدعم البنكي على المشاريع الصغيرة، من حيث النمو، التوسع، وزيادة فرص العمل.

1.5 تساؤلات الدراسة

تتمثل تساؤلات البحث في مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى استكشاف وتحليل دور البنوك في دعم المشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية، وهي كالتالي:

- ما هي الأدوات والبرامج التمويلية التي تقدمها البنوك لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل البنكي؟
- ما هو الأثر الاقتصادي للدعم البنكي على نمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

1.6 فروض الدراسة:

الفرضية الأولى: هل يوجد فروق في مجموعة البنوك والتنوع من الأدوات والبرامج التمويلية التي تلبي احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال.

الفرضية الثانية: هل يوجد فروق في المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة في الحصول على التمويل البنكي؟

تعتمد الدراسة على مجموعة من الأطر النظرية التي تساهم في فهم دور البنوك في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. هذه المنطلقات تساعد في توجيه البحث وتحليل النتائج وتفسيرها بشكل صحيح. تشمل هذه الأطر النظرية ما يلي:

1. نظرية التمويل الريادي:

- تُعنى هذه النظرية بدراسة كيفية حصول رواد الأعمال على التمويل لتأسيس وتطوير مشاريعهم. تشمل الأطر المالية الريادية مصادر التمويل المختلفة، مثل القروض البنكية، رأس المال الاستثماري، والتمويل الجماعي. سيساعد استخدام هذه النظرية في فهم العوامل التي تؤثر على قدرة المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل البنكي.

2. نظرية الوكالة:

- تتناول هذه النظرية العلاقة بين الأطراف المختلفة في عملية التمويل، مثل العلاقة بين البنوك ورواد الأعمال. تُعنى بتحليل التحديات التي تنشأ من هذه العلاقة، مثل مشاكل المعلومات غير المتناظرة والتضارب في المصالح. تساعد هذه النظرية في تفسير بعض التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل البنكي.

الفصل الثاني

الدارسات السابقة

الاطار النظري

2.1 الدراسات السابقة

دراسة مطر ونور (2008) بعنوان "طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. هدفت هذه الدراسة إلى: 1. التعريف بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديد المعايير المتعارف عليها في تمييز تلك المنشآت عن المنشآت كبيرة الحجم. 2 إبراز أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بناء اقتصاديات الدول النامية عامة وفي اقتصاديات الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص. 3 تحديد طبيعة حدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمقارنة مع ما هو الحال في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم. وقد كشفت الدراسة عن وجود تفاوت ملحوظ في تقييم الأهمية النسبية للإفصاح المطلوب توفيره في قائمة الدخل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مقابل الإفصاح المطلوب توفيره في قائمة الدخل للمنشآت كبيرة الحجم. إذ ترى عينة الدراسة بأن البنود الهامة من هذه القائمة المعدة من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل 40% من جملة البنود، في حين تصل في المنشآت الكبيرة الحجم إلى 90%. إن الغالبية العظمى من عينة الدراسة 76% تقريباً تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (البحيصي وآخرون 2006) بعنوان العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسؤولي الائتمان على التحليل المالي في تلاترشيد القرار الائتماني : دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين، تناولت الدراسة مدى اعتماد البنوم العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند اتخاذ قرار الائتمان والعوامل المؤثرة على ذلك حيث توصلت الدراسة الى نتائج بضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل مع ضرورة قيام البنوك بالزام الشركات بتقديم بيانات معلومات مالية موثقة وعدم اخفاء اية معلومة تتعلق بالوضع المالي للشركة على ان تكون لأكثر من سنة ومدققة ومرفقة بتقرير مدقق من الحسابات.

دراسة عطيه (2008) بعنوان المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي". اشتملت الدراسة على ثلاثة أجزاء رئيسية وهي: أولاً: أدبيات المحاسبة التي تناولت تعريف المنشآت الصغيرة ومناقشة الآراء حول إصدار معايير خاصة بهذه المنشآت وتطبيق معايير موحدة على جميع المنشآت الصغيرة والكبيرة على السواء. ثانياً : المعيار الإنجليزي الذي صدر عام 1997 بعنوان معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة FRSSSE والذي عدل أكثر من مرة كان آخرها عام 2008 وشرح

الأسباب والمبررات التي أدت إلى إصدار مثل هذا المعيار. ثالثاً: مشروع معيار الابداع المالي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم IFRS for SMEs للتعرف على الأسباب التي أدت إلى اهتمام المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بهذا المعيار، والمنشآت التي يمكن تطبيق المعيار. ومدى ملاءمته وإمكانية تطبيقه دولياً وبالاردن. حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: تصبح المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن قادرة على تطبيق هذا المعيار بأقل كلفة وحسب حاجات المستفيدين من القوائم المالية مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تظهر عدالة المركز المالي والتدفقات النقدية لهذه المنشآت. تتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالاردن وعلى ضوء هذا المعيار من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين الذين يعملون في داخل المنشأة ولا يحتاجون إلى مؤهلات ذات كلفة عالية. يعتبر معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ملائماً لتطبيقه بالاردن لأنه يساعد على إنجاح تلك المؤسسات. وحتى لا تقع في مشاكل مالية يجب أن تطبق معايير محاسبية خاصة بها وأن يكون لديها سجلات محاسبية ملائمة وصحيحة تبين أصولها بشكل صحيح مما يساعد على تحسين اتخاذ القرار في المنشأة / بالإضافة إلى الحصول على التمويل اللازم من البنوك.

محمد عبد العال ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق الأوراق المالية ودراسة حالة بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١. تناولت الرسالة مدي مساهمة بورصة النيل للمشروعات الصغيرة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها علي النمو في ظل التحديات التي تعوق نموها، وتوصلت الدراسة الي محدودية دور بورصة النيل في دعم ونمو هذه المشروعات ويرجع ذلك الى عدة عوامل يرجع بعضها الى الشركات ذاتها كغياب الوعي بوجود هذه الأسواق والامتناع عن الانضمام اليها، وترتبط بعض العوامل الأخرى بطبيعة السوق وعدم امتلاكها عوامل جذب قوية مقارنة بالمؤسسات المصرفية.

شيماء الزلاط قياس مدي كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية علي مصر في الفترة من (٢٠١٠-١٩٩١)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢. تناولت الدراسة قياس مدى كفاءة التمويل الدولي المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، كما توصلت الدراسة الي ان هناك اختلاف واضح بين تعريف هذه المشروعات بين الدول المختلفة وبين المنظمات الدولية، وأن دعم ومساعدة المانحين الدوليين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باتي في اطار برامج دعم القطاع الخاص في الدول النامية وذلك في اطار سياسة تخفيف الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في تلك الدول.

2.2.2 الاطار النظري

2.2.1 تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة : (الغالبي ، 2009 : 26)

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها وأهميتها تتعدد مفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتعدد المعايير الدولية المستخدمة في تصنيفها، فتعتبر كلمة المشروعات الصغيرة» و«المتوسطة مفاهيم نسبية تختلف من دولة لأخرى وفقا لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل طبيعة مكونات عوامل الانتاج، ونوعية الصناعات التقليدية القائمة، والكثافة السكانية، ومدي توفر القوي العاملة الحرفية ودرجة تأهلها، والمستوي العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها ومرحلة النمو الاقتصادي التي وصلت اليه، وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من ٥٥ تعريفا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ٧٥ دولة علي مستوى العالم. (Obrein, 2010)

المشروع الصغير هو مشروع لديه قابلية للنمو، ويعتبر صغيراً مقارنة بغيره من الشركات في ذات السوق. عملياته محدودة ضمن نطاق جغرافي صغير. ممول من قبل عدد بسيط من الأفراد. ويدار من قبل فريق صغير وغالباً ما يشارك أعضاء هذا الفريق في المهام التشغيلية. (Luca, 2010)

تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أعمال قانونية يقيمها الأفراد لتحقيق الربح وتقديم سلع وخدمات ضرورية للمجتمع، وأن عدد العاملين فيها لا يتجاوز 500 شخص، وتعمل برؤوس أموال متوسطة، ومن النادر أن يكون لهذه المؤسسات الهيمنة الكاملة على السوق. (الخطيب، 2010).

وتعددت المعايير التي يعتمد عليها تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها مثلاً مستوى التكنولوجيا المستخدمة، حجم الأصول، عدد العاملين بالمؤسسة، الإيرادات السنوية، حجم التسهيلات من كافه البنوك، رأسمال المنشأة، الشكل القانوني لمنشأة القطاع الاقتصادي، مستوى التكنولوجيا المستخدمة) (الضامن (2006) إذ نجد أنه لا يوجد تعريف محدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بل إن التعريف يختلف من دولة إلى أخرى.

يشير (مطر ونور (2008) إلى أن المعيار المعتمد لدى دول الاتحاد الاوروبي يشمل عدد العاملين، إذ يتم اعتبار الشركة من ضمن المنشآت الصغيرة والمتوسطة عندما يكون عدد العاملين فيها أقل من 250 وأن يقل إجمالي المبيعات عن 40 مليون يورو.

يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال الذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل إيطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا وأستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً (عدس، 2008).

وبعد قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاعات المستهدفة من قبل البنوك، وذلك للزيادة الكبيرة في أعداد تلك المنشآت سنوياً. فاستقطابها للتعامل مع البنك له مردود إيجابي على حصة البنك السوقية وبالتالي على ارتفاع نسبة أرباحها. وفي دراسات سابقة وبالأخص في أميركا اللاتينية ووسط أوروبا تبين أن تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم يحظى باهتمام متزايد من قبل البنوك ويتخذ شكلاً غير تقليدي ويتركز أكثر على التمويل المرتكز على العلاقة بين المقرض والمقرض. (الشيبي، 2009).

عملية التمويل من البنوك ليست بالعملية السهلة لكثرة متطلبات البنوك لمنح التمويل، يقابلها عدم تلبية أغلب هذه المتطلبات من قبل إداري المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كذلك فإن طبيعة التسهيلات المطلوبة من قبل تلك المنشآت تختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية المتعددة . فالمنشأة التي تعمل في قطاع المقاولات تختلف طبيعة تسهيلاتا عن المنشأة الصناعية أو التي تعمل بقطاع التجارة أو الخدمات . (الضامن، 2008).

إن التسهيلات التي تمنح لشركات المقاولات تعتمد على مبدأ تمويل كل مشروع على حدة، وبحيث يتم تسديد التسهيلات الممنوحة لتلك المنشأة حال الانتهاء من المشروع، بحيث تتضمن كفالات بجميع أنواعها دخول عطاء وحسن تنفيذ، وكفالات سلفة بالإضافة إلى تسهيلات مباشرة سواء أكانت قروضا أم تسهيل فواتير وتنتهي جميعا بانتهاء التسهيلات. وتكون عائدات العطاءات المنفذه مصدر سداد وضمانه للتسهيلات الممنوحة، وبهذا تقل أهمية تقديم ضمانات أخرى إضافية سواء أكانت رهونات عقارية أم عينية) (نائل، 2008)

أما التسهيلات الممنوحة إلى قطاع المنشآت التي تعمل بالتجارة أو الصناعة أو الخدمات فتختلف عن ذلك وتكون عادة تسهيلات دائمة تمنح لنشاط الشركة السنوي. سواء أكانت سقوف اعتمادات أم تمويلها أم سقوف جاري مدين لتمويل رأسمال العامل.

لذلك فإن طبيعة التسهيلات المطلوبة تختلف باختلاف القطاع الاقتصادي للمنشأة، وتبعاً لذلك فإن متطلبات البنوك لمنح التسهيلات تبقى واحدة إلا أن درجة أهميتها تختلف باختلاف القطاعات. Altman, (2007),

2.2.2 خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، نذكر أهمها فيما يلي :

مرونة الإدارة:

لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع (يوسف ، 2002)

2.2.3 سهولة التكوين :

يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، كما أن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والوضوح والسهولة فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقاً إلى مؤسسات متوسطة الحجم. (الغالبي ، 2009)

صغر الحجم :

مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، كما أن انخفاض حجم 2 العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق . (العراقي ، 2010).

2.2.4 انخفاض رؤوس الأموال

حيث تمتاز بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، 4 الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين (جبار : 2004)

مشكلات التمويل والتكنولوجيا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة :

التمويل :

مشاكل الائتمان والتمويل تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في الائتمان والتمويل، فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن في المؤسسات الكبيرة، فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل - لاسيما البنوك التجارية - عن تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتياجاتها من التمويل ، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب غياب الضمانات المناسبة.

إن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذا القطاع، وبالتالي تقلص فرص الحصول على الموارد المالية بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة في البلدان النامية. (مشهواوي، 2010).

2.2.5 استخدام التكنولوجيا :

صعوبة الحصول على التكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي: تواجه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض. (غبولي ، 2002: 32)

2.2.6 دور المملكة العربية السعودية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

أولاً : أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي :

على الرغم مما تواجهه المشروعات الصغيرة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية والعولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، وما زالت احد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، بل أن بعض الدارسين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، ومما يدل على أهميتها في الاقتصاديات الوطنية سواء كانت اقتصاديات نامية أم متقدمه.

وتلعب المشروعات الصغيرة دوراً كبيراً في مواجهة مشكلة البطالة حيث تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث.

ثانياً: الجهات المساهمة بالتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة :

لقد شرعة حكومة المملكة العربية السعودية في تكثيف الاهتمام بمشكلة الفقر فبدأت بتكوين فرق لوضع إستراتيجية وطنية لمعالجة الفقر في المملكة ، تحت إشراف العديد من المؤسسات ، تسعى الدولة من خلالها لتقديم البرامج الناجحة للقضايا والمشكلات التي تواجه الأسر ، وذلك من خلال التوجه لاستثمار طاقات الأسرة في المكان التي تعيش فيه.

وبناء على هذا الاهتمام بدأت الدولة بوضع برامج الاسر المنتجة تدريجياً بهدف تجول الأسر الفقيرة المستفيدة من مساعدات الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي إلى مسار آخر وهو مساعدتها كي تكون أسر منتجة .

جهود وزارة العمل والتنمية الاجتماعية – وكالة الضمان الاجتماعي :

تعمل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تنفيذ برنامج دعم مشاريع صغيرة للأسر من خلال وكالة الضمان الاجتماعي التي تقوم بدراسة وتنفيذ العديد من المشاريع الجماعية والفردية التي من شأنها تحقيق الهدف الأسمى الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه، وهو تحسين المستوى الاقتصادي للأسر والتي تحتاج للمساعدة وإيجاد فرص عمل للأسرة القادرة على العمل والإنتاج.

يضاف لذلك مبادرة «إنتاجي»: وهي مبادرة تنفذها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وتسعى إلى تنشيط برامج المشاريع الصغيرة (الأسر المنتجة) ومساعدتها على تسويق منتجاتها، والمساهمة في إيجاد منافذ تسويقية لمنتجات هذه الأسر، وإقتراح تشريعات تحميها وتدعمها عبر إصدار أدلة تسويقية للأسر المنتجة ونشرها على مستوى واسع.

آلية تنفيذ المشروعات: (وزارة الشؤون الاجتماعية 2005)

- دراسة المشروع المقدمة من المستفيد .
- تقديم الدعم والمساعدة المالية للمستفيدين من الضمان الاجتماعي الراغبين في العمل والإنتاج .
- تأهيل من يمكن تأهيلهم من مستفيدي الضمان الاجتماعي وتنمية قدراتهم .
- متابعة مراحل تنفيذ المشروع من قبل مكاتب الضمان الاجتماعي .

جهود الغرف التجارية :

أولى مجلس الغرف السعودية الأسر المنتجة أهمية قصوى للمساهمة الفعلية في تحقيق رؤية المملكة لتحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي :

1. دعم الأسر محدودة الدخل لتحسين مواردها الذاتية .
2. تحويل هذه الأسر من أسر معالة تعتمد على جهات حكومية إلى أسر تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. تطوير الحرف والصناعات المنزلية والمصنوعات التقليدية والتراثية .

ويشير دليل المشاريع الصغيرة الصادر من الغرفة التجارية بالرياض ومن خلال برنامج (النماء والانتماء) قد قام بتنفيذ مشروعات الاسر المنتجة في العديد من المجالات والأنشطة حيث شملت الطبخ – الخياطة – المشغولات الحرفية وغيرها من المشروعات ، وأساس هذه البرامج موجهة للمرأة في المجتمع السعودي .

2.2.7 رؤية 2030 حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأرقام التي جاءت فيها :

دعم منشآتنا الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة:

تسهم المنشآت الصغيرة بنسبة لا تتعدى (20%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة التي تصل إلى (70%). وعلى الرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى بيئة الأعمال، إلا أن المنشآت الصغيرة في المملكة لا تزال تعاني من تعقيد في الإجراءات النظامية والإدارية وبطئها، وضعف القدرة على جذب الكفاءات، وصعوبة في الحصول على التمويل، إذ لا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (5%) من التمويل الإجمالي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية، وسنسعى إلى مساعدة تلك المنشآت في الحصول على التمويل وحث مؤسساتنا المالية على زيادة تلك النسبة إلى (20%) بحلول عام (1452هـ - 2030م) بعون الله.

ستسعى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة - المنشأة حديثاً - إلى مراجعة الأنظمة واللوائح، وإزالة العوائق، وتسهيل الحصول على التمويل، ومساعدة الشباب والمبدعين في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم. وسنسعى في الوقت ذاته إلى إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال ومؤسسات التدريب وصناديق رأس المال الجريء المتخصصة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير مهاراتهم وابتكاراتهم، كما سنساعد المنشآت الوطنية الصغيرة على تصدير منتجاتها وخدماتها وتسويقها عن طريق دعم التسويق الإلكتروني والتنسيق مع الجهات الدولية ذات العلاقة.

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات. وتسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة متدنية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. سنسعى إلى خلق فرص توظيف مناسبة للمواطنين في جميع أنحاء المملكة عن طريق دعم ريادة الأعمال وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة. وفي هذا الصدد، قمنا بتأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسنواصل تشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال سنّ أنظمة ولوائح أفضل وتمويل أيسر وشراكات دولية أكثر وحصّة أكبر للشركات المحلية من المشتريات والمنافسات الحكومية. وسندعم الأسر المنتجة التي أتاحت لها وسائل التواصل الحديثة فرصاً تسويقية واسعة من خلال تسهيل فرص لتمويل المشروعات متناهية الصغر، وتحفيز القطاع غير الربحي للعمل على بناء قدرات هذه الأسر وتمويل مبادراتها.

أن المرأة السعودية تعد عنصراً مهماً من عناصر قوتنا، إذ تشكل ما يزيد على (50%) من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين. وسنستمر في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا.

أما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة فهي: (التيمي ، 2007: 239)

1. تشكل المشروعات الصغيرة مصدراً للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات: حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة، هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع حيث تعمل على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة مما يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة وبالتالي يساهم بإزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.

تساهم في تنمية وتطوير المهارات: إن المشروعات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من أن يبدو أو بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم ، الأمثلة على ذلك لا تنتهي وقد يكون أكثرها بروزاً شركة كوكا كولا التي أسسها أحد الصيادلة سنة 1886 ببضعة آلاف من الدولارات ووصلت إلى أن أصبح حجم أعمالها أكثر من عشرات الملايين من الدولارات.

مصدر للنمو الاقتصادي في المجتمع: إن إقامة مشروعات صغيرة ذات استثمار بسيط وتتطلب مهارات إدارية متواضعة، يستطيع أن يقدم عليها أي فرد وخصوصاً الشباب والمرأة حيث أنها تعتبر آلية هامة جداً تمكن المرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة في المجتمع بدلاً من أن تظل متفرجة على ما يحدث حولها.

تحسين الأداء المؤسسي للوحدات الاقتصادية مما يعمل على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته وبالتالي قدرته على المنافسة والتي هدفها البعيد هو زيادة الدخل مما ينعكس إيجاباً على وضع العاملين فيها.

نستنتج مما سبق مدى أهمية المشروعات الصغيرة لكافة الدول المتقدمة منها والنامية والتي تعتبر من أهم الدعائم الأساسية للنهوض في الاقتصاد الوطني هذا بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والتي تعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه الدول والمتمثلة في البطالة، ودورها في التكامل مع المشروعات الكبيرة.

2.2.8 التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة :

كشفت نتائج مسح ميداني أجراه مجلس الغرف السعودية عن ٦ معوقات تواجه مشروعات الصغيرة وانطلاقها نحو آفاق أرحب من العمل في المملكة وتحول دون اضطلاعها بدورها الاقتصادي المأمول والعطاء. ومن أهم نتائج المسح الميداني ما يلي:-

- عدم وجود أنظمة ولوائح لترخيص عمل المشاريع الصغيرة .
- وعدم وجود جهة مرجعية.
- غياب الجهات التدريبية المتخصصة.
- عدم وجود آليات وجهات لتمويل المشاريع الصغيرة.
- ضعف آليات التسويق إلى جانب عدم توفر أماكن محددة لمزاولة النشاط .
- قصور الدور الإعلامي حيال هموم وقضايا مثل هذه المشاريع .

كذلك من المعوقات الآتي :

1. ضعف دراسات جدوى المشروعات.
2. انخفاض مستوى المهارات والخبرات بالنواحي الفنية للنشاط.
3. عدم توافر الخبرة بكيفية الحصول على المعدات والخامات المطلوبة.
4. انعدام الخبرة الإدارية .
5. انعدام الخبرة بآليات التسويق.
6. عدم توافر التمويل الكافي.
7. عدم وجود الجرأة والوعي الكافي لأهمية وكيفية دخول المرأة مجال العمل الخاص.

الفصل الثالث

منهجية البحث

منهجية الدراسة

3.1 منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لهذا النوع من الدراسة فسيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة (دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة).

يعرف المنهج الوصفي التحليلي: بأنه هو منهج علمي يقوم أساسًا على وصف الظاهرة، أو الموضوع محل البحث، والدراسة على ان تكون عملية تعني بالضرورة تتبع هذا الموضوع ومحاولة الوقف على أدق جزئياته وتفاصيله، والتعبير عنها كفيًا وذلك بوصف حالة الظاهرة محل الدراسة، وتعبيرًا كميًا وذلك عن طريق الأعداد والتقديرية والدرجات والتعبير عن وضع الظاهرة وعلاقتها بغيرها من الظواهر (أحمد، 2006). ويتضمن منهج الدراسة جانبين:

3.2 الجانب النظري: تم اعتماد منهج وصفي تحليلي، لإبراز المفاهيم والابعاد المرتبطة بموضوع الدراسة " دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة "

3.3 الجانب التطبيقي: يتضمن دراسة واقعية دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالتطبيق على أصحاب اعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،وسيتم جمع البيانات عن طريق تصميم استبانة إلكترونية من خلال (Google) خاصة بموضوع الدراسة واستخدام برامج لتحليل الاحصائي SPSS .

3.4 مجتمع الدراسة: يقتصر مجتمع الدراسة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمنطقة بالرياض، لإبداء آرائهم حول دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أن من أسباب اختيار مجتمع الدراسة لان أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحيانا تحتاج الى دعم من البنوك للاستثمار في مشاريعهم.

3.5 عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (82) عميل، تم اختيارهم من خلال العينة العشوائية.

نوع ومصادر بيانات الدراسة: اعتمدت الدراسة على جمع وتحليل البيانات والمعلومات، الواردة في الكتب والتركيز على مراجعة الدراسات والرسائل العلمية السابقة ذات العلاقة بالدراسة.

3.6 أداة جمع البيانات: استخدمت الباحثة الاستبيان كأداة لجمع البيانات (الاستبانة الإلكترونية)؛ لأنه يخاطب جمهور الشباب بشكل أفضل مما يقوم به الاستبيان الورقي، وتمكنهم من التعرف على الآليات

الجديدة الداريجة في عملية كتابة البحث العلمي، ويتميز بسهولة إرساله واستقباله. " موقع المنارة للاستشارات البحثية".

3.7 العينة العشوائية البسيطة: "هو أسلوب حيث يكون لكل عنصر بالمجتمع فرصة احتمال اختياره" (موقع كويتشن برو)

3.8 حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية: دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الحدود الزمنية : الفصل الدراسي الثاني لعام 2024 م – 1446 هـ

الحدود المكانية : الرياض

3.9 متغيرات البحث:

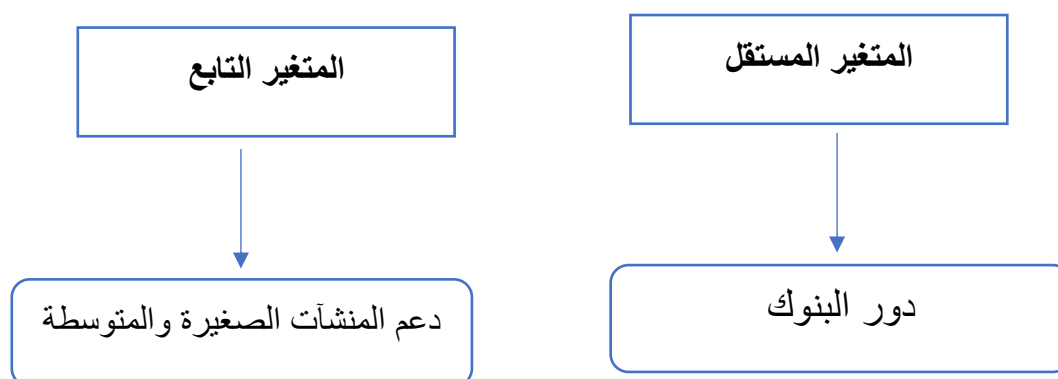
المتغير المستقل: دور البنوك

المتغير التابع: دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

جدول توصيف المتغيرات

صفة المتغير	اسم المتغير	رمز المتغير	العلاقة المتوقعة مع المتغير التابع
متغير تابع	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة	Y	
متغير مستقل	دور البنوك	X	+

متغيرات البحث



الفصل الرابع

عرض النتائج وتحليل بيانات الدراسة
ومناقشة نتائجها

تحليل البيانات

4.1 خصائص عينة الدراسة:

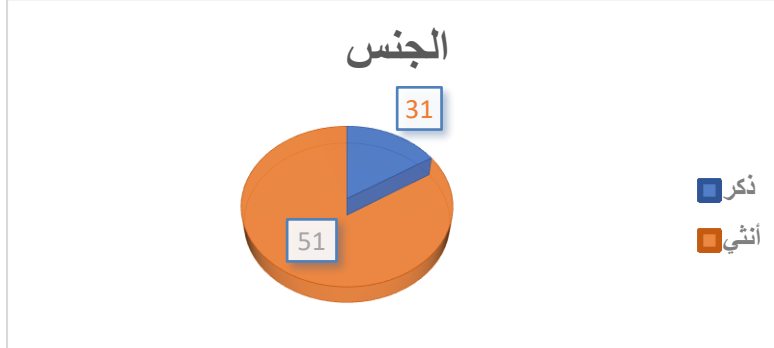
يتصف أفراد عينة الدراسة بعدد من الخصائص تتمثل في النوع، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي.

جدول توضيحي رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع

النسبة	التكرار	الجنس
38.3	31	ذكر
61.7	50	أنثي
100.0	82	المجموع

المصدر : الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل

يتضح من جدول (1) أن الغالبية العظمى من المبحوثين إناث بنسبة بلغت (61.1%) ويمثلن (50) مفردة، بينما بلغت نسبة الذكور (38.3%) ويمثلون (31) مفردة.



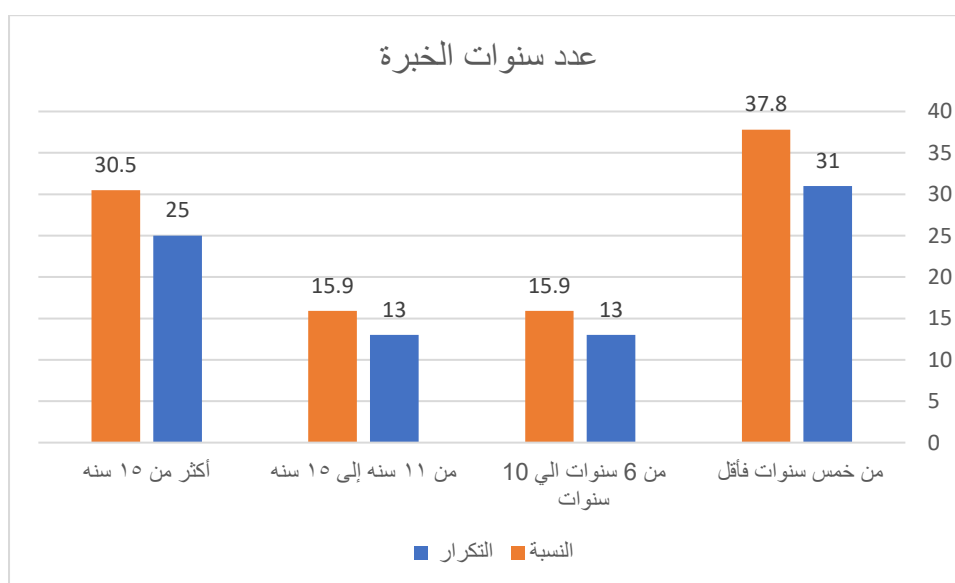
شكل توضيحي رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

جدول توضيحي رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من خمس سنوات فأقل	31	37.8
من 6 سنوات الي 10 سنوات	13	15.9
من ١١ سنة إلى ١٥ سنة	13	15.9
أكثر من ١٥ سنة	25	30.5
المجموع	82	100.0

المصدر : الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل

يتضح من جدول (2) أن نسبة (37.8%) من المبحوثين تتراوح عدد سنوات خبراتهم ما بين (خمس سنوات فيما أقل) ويمثلون (31) مفردة، بينما جاءت في المقام الأخير من فئة سنوات الخبرة من 6 سنوات الى 10 سنوات (13) مفردة بنسبة (15.9%) .



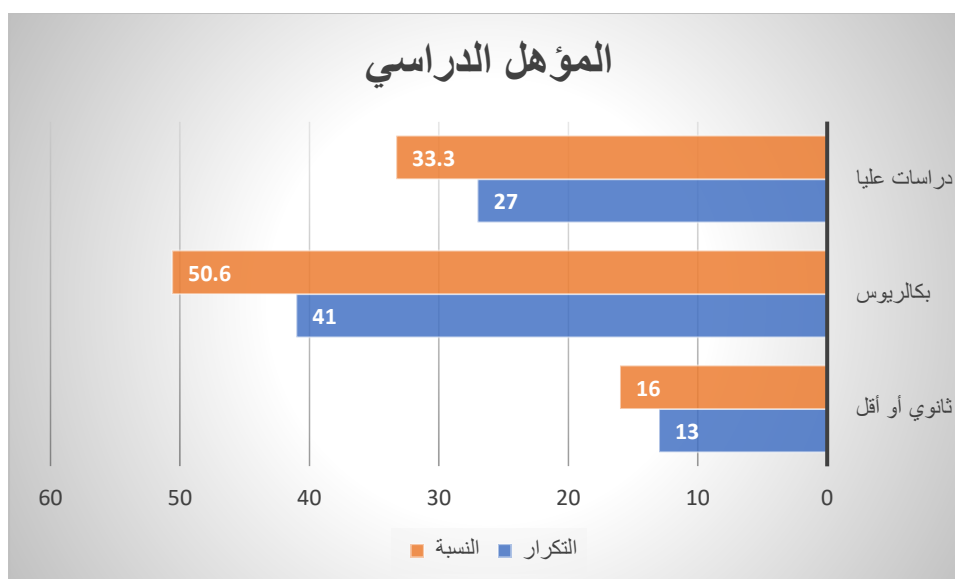
شكل توضيحي رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

جدول توضيحي رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي أو أقل	13	16
بكالوريوس	41	50.6
دراسات عليا	27	33.3
المجموع	81	99.9

المصدر : الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل

يتضح من جدول (3) أن معظم أفراد الدراسة حاصلين على مؤهل بكالوريوس بنسبة (50.5%) ويمثلون (41) مفردة ، وبلغت نسبة الحاصلين على دراسات عليا بنسبة (33.3%) ويمثلون (27) مفردة، وأخيراً بلغت نسبة الحاصلين على ثانوي أو أقل بنسبة (16%) بعدد (مفردة).



شكل توضيحي رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل التعليمي

4.2 صدق وثبات أداة الدراسة:

تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة ، موافق ، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). وقامت الباحثة بتقسيم الاستبانة إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

- 1-المحور الأول: يتناول البيانات الأولية وتتضمن النوع، العمر، المؤهل العلمي.
- 2-المحور الثاني: يتناول دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويتضمن 7 عبارات.
- 3- المحور الثالث: يتناول مدى فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويتضمن 13 عبارات.

أولاً: الصدق: تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون في برنامج الحزم الإحصائية المستخدم في العلوم الاجتماعية "spss" بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارة الاستبانة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة، كما موضح بالجدول التالي:

جدول توضيحي رقم(4) معامل ارتباط بيرسون لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه

المحور الأول		المحور الثاني		العبارة
معامل الارتباط	مستوي الدلالة	معامل الارتباط	مستوي الدلالة	
.511**	0.000	.707**	0.000	1
.702**	0.000	.659**	0.000	2
.612**	0.000	.624**	0.000	3
.779**	0.000	.407**	0.000	4
.682**	0.000	.679**	0.000	5
.733**	0.000	.722**	0.000	6
.764**	0.000	.693**	0.000	7
		.782**	0.000	8
		.755**	0.000	9
		.682**	0.000	10
		.400**	0.000	11
		.358**	0.000	12
		.238**	0.000	13

**دال عند مستوى الدلالة (0.01) المصدر: الباحثة اعتمادا على نتائج

التحليل

يتضح من جدول (4) أن قيم معاملات كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، فقد تراوحت معاملات ارتباط المحور الأول ما بين (0.238) (0.733)، أما قيم معاملات ارتباط المحور تراوحت ما بين (0.407) (0.782)، وجميعها معامل ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معامل الاتساق الداخلي، مما يشير أن أداة الدراسة تمتاز بمؤشرات صدق عالية.

ثانيا: الثبات: تم حساب ثبات الأداة، باستخدام معامل "ألفا - كرونباخ" وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول توضيحي رقم (5) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أبعاد الاستبانة

المحاور	عدد العبارات	كرونباخ ألفا
الأول	7	0.787
الثاني	13	0.864
الثبات الكلي	20	0.899

المصدر : الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل

يتضح من جدول رقم (5) أن أداة الدراسة تتميز بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.899) وتراوح قيم معاملات ثبات المحاور ما بين (0.787) (0.864).

أساليب المعالجة الإحصائية: بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، يتم إدخالها - بعد ترميزها - إلى الحاسب الآلي، ثم معالجتها وتحليلها واستخراج البيانات الإحصائية، باستخدام برنامج " الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" SPSS ، وذلك باللجوء إلى المعاملات والأساليب الإحصائية الآتية:

1. معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation)؛ لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، والعلاقة بين متغيرات الدراسة.

2. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)؛ لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.

3. التكرارات والنسب المئوية؛ للتعرف على خصائص أفراد الدراسة، وكذلك تحديد إجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تضمنتها الدراسة، المتوسط الحسابي "Mean"؛ والانحراف المعياري "Standard Deviation"؛ للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، تم تصميم العبارات وفقاً لمقياس ليكرت "مقياس ليكرت الخماسي" ، وأخذت كل إجابة أهمية نسبية حيث يجيب عليها أفراد العينة وفقاً لرأيهم الشخصي ولتحديد طول فئات مقياس ليكرت الخماسي ، تم حساب المدي بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى (5-1=4) ، ثم تقسيمة على أكبر قيمة

في المقياس (0.79=5/4)، وبعد ذلك إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما موضح في الجدول التالي:

جدول توضيحي رقم (6) درجات فئات معيار نتائج الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	مقياس الحكم على النتائج	فئة المتوسط		المتوسط النسبي
		من	إلى	
1	غير موافق بشدة	1	1.79	20% - أقل من 36%
2	غير موافق	1.8	2.59	36% - أقل من 52%
3	محايد	2.6	3.39	52% - أقل من 68%
4	موافق	3.40	4.19	68% - أقل من 84%
5	موافق بشدة	4.20	5	84% - 100%

عرض النتائج وتفسيرها وتحليلها: السؤال البحثي : دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟ للتعرف على درجة تأثير البنوك على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية وكذلك المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لإجابات مفردات عينة الدراسة وجاءت النتائج كما توضحها الجداول الآتية:

جدول توضيحي رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لعبارات

محور دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

م	العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
		النسبة										
1	تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة يرهق البنك اداريا وماليا بمشاكل متابعة القروض وصرفها وتحصيلها.	ك	7	23	16	12	24	3.72	0.97	0.74	6	موافق
		%	8.5	28	19.5	14.6	29.3					
2	اشتراط البنك تحويل المشاريع المجدية جدا يحرم المشاريع الصغيرة من تمويل البنوك.	ك	1	16	19	26	20	3.82	0.90	0.76	3	موافق
		%	1.2	19.5	23.2	31.7	24.4					
3	اشتراط البنك على طالب التمويل اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة تقديم دراسة جدوى مع عدم اتقانهم لها يحرم المشاريع المتوسطة والصغيرة من الحصول على تمويل البنوك.	ك	1	14	17	40	10	3.59	1.02	0.72	8	موافق
		%	1.2	17.1	20.7	48.8	12.2					
4	عدم كفاءة اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في ادارة المشاريع وتسويق منتجاتها يحرمها من تمويل البنوك	ك	7	17	22	30	6	3.33	1.13	0.67	10	محايد
		%	8.5	20.7	26.8	36.6	7.3					
5	فشل اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في السابق في ادارة مشروعاتهم يجعل البنوك تتردد في تقديم التمويل للمشاريع.	ك	4	19	15	28	15	3.37	1.13	0.67	9	محايد
		%	4.9	23.5	18.5	34.6	18.5					
6	عدم تقديم أصحاب هذه المشاريع ضمانات للقروض يحرمها من تمويل البنوك.	ك	8	17	13	33	10	3.81	0.97	0.76	4	موافق
		%	9.9	21	16	40.7	13.3					
7	البنوك تفضل تمويل مشروعات معينة لإعطاء التمويل.	ك	4	9	33	16	20	3.63	1.03	0.73	7	موافق
		%	4.9	11	40.2	19.5	24.4					
المتوسط الحسابي العام												
								3.60	0.68	0.72		موافق

المصدر : الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل

يوضح جدول رقم (7) أن درجة دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، جاءت بدرجة مرتفعة؛ وذلك أنه بلغ المتوسط العام لاتجاهات أفاد العينة (3.60)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي من (3.40 إلى 4.19)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) في أداة الدراسة مما يدل على أن معظم أفراد العينة يرون أن دور البنوك في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وترجع الباحثة تلك النتيجة إلى عدة عوامل منها: قد يكون لدى البنوك وجود قوي، ونشاط مستمر، على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح لهم بتمويل مشاريعهم وجعلها منافسة بالسوق، مثل تمويل المتاجر الالكترونية، والتمويل بحد ائتماني.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه تباينت استجابات أفراد العينة نحو مدي تأثير البنوك على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة " حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات ما بين (4.23) (3.33) وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللذان تشيران إلى " موافق / موافق بشدة".

ويتضح من النتائج أن هناك 7 عبارات تتضمن محور " دور البنوك في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة " إذا جاءت العبارة رقم (1) بمتوسط حسابي بلغ (3.72) وبانحراف معياري قيمته (0.79) وكانت في اتجاه موافق ، وعبارة رقم (2) بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وبانحراف معياري قيمته (0.76) وكانت في اتجاه موافق بشدة، ثم عبارة رقم (3) بمتوسط حسابي بلغ (3.59) وبانحراف معياري قيمته (1.02) وكانت في اتجاه موافق ، تليها عبارة رقم (4) بمتوسط حسابي بلغ (3.33) وبانحراف معياري قيمته (1.13) وكانت في اتجاه موافق وتفسر الباحثة تلك النتيجة بأن دور البنوك، التي تهدف إلى جذب واحتفاظ العملاء، وقد تستخدم البنوك تقدم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. تلك الدعم والحملات في تعزيز اهتمام المنشآت وتساعدتهم في تحسين أداء المنشآت، ثم عبارة رقم (5) بمتوسط حسابي بلغ (3.37) وبانحراف معياري قيمته (1.13) وكانت في اتجاه موافق.

بينما جاءت في الترتيب السادس عبارة رقم (6) بمتوسط حسابي بلغ (3.81) وبانحراف معياري قيمته (0.97) وكانت في اتجاه موافق، وهذا مؤشر إلى أن عدم تقديم أصحاب هذه المشاريع ضمانات للقروض يحرمها من تمويل البنوك. تليها عبارة رقم (7) بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وبانحراف معياري قيمته (1.03) وكانت في اتجاه موافق.

خلاصة نتائج المحور الأول:

درجة دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة جاءت بدرجة مرتفعة، مما يدل على أن معظم المبحوثين يرون أن البنوك لها تأثير قوي وإيجابي على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تباينت استجابات أفراد العينة؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور ما بين (4.23) (3.33) ، جاءت عبارة رقم (8) في المقام الأول وبدرجة موافقة مرتفعة جداً ، مما يدل على دور البنوك في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتأثر بشكل كبير بالعوامل المادية والمالية.

جدول توضيحي رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لعبارات

محور مدى فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

م	العبارة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تقوم حكومة المملكة الرشيدة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مما اسهم فتح فرص عمل جديدة.	ك %	2 2.5	4 5	7 8.8	28 35	39 48.8	3.56	1.13	0.71	6	موافق
2	سهولة إجراءات القرض للمشروع الصغير ساهم في إنشاء العديد من المشاريع الصغيرة.	ك %	4 5.1	7 8.9	10 12.7	33 41.8	25 21.6	3.58	1.02	0.72	5	موافق
3	يحتاج المشروع الصغير غير التمويل تدريب أصحاب المشروع على إدارته حتى لا يفشل .	ك %	3 3.7	8 9.8	12 14.6	27 32.9	32 39	3.93	0.90	0.79	1	موافق
4	من أسباب عدم التمويل للمشاريع الصغيرة من قبل البنوك، عزز أصحاب المشروع عن سداد القرض وفشل المشروع .	ك %	3 3.7	10 12.2	19 23.2	37 45.1	13 15.9	3.30	1.02	0.66	10	محايد
5	عدم التسويق لمنتجات المشروع يكون سبب لفشل المشروع .	ك %	5 6.1	11 13.4	16 19.5	31 37.8	19 23.2	3.78	0.92	0.76	2	موافق
6	يجب اهتمام الجهة المناحة للتمويل بعملية الإدارة والتدريب والمتابعة والتسويق للمشروع وذلك من أجل نجاحه.	ك %	3 3.7	8 9.9	10 12.3	30 37	30 37	3.68	1.00	0.74	3	موافق
7	اشتراط دخول البنوك كثير في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة يرفضه معظم اصحاب هذه المشاريع.	ك %	9 11	12 14.6	31 37.8	20 24.4	10 12.2	3.63	0.96	0.73	4	موافق
8	حجز البنوك لمخصص مخاطر الاستثمار والتصرف به لا يقنع اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الاقتراض من هذه البنوك.	ك %	4 4.9	7 8.6	32 39.5	20 24.7	18 22.2	3.45	1.07	0.69	9	موافق
9	تقبل البنوك تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في كل انواع الانشطة التجارية.	ك %	5 6.2	20 24.7	21 25.9	18 22.2	17 21	3.48	1.04	0.70	8	موافق
10	حجم القروض المطلوب يخرجه من دائرة المشاريع المتوسطة والصغيرة حسب سياسة البنك.	ك %	4 4.9	10 12.3	30 37	25 30.9	12 14.8	3.55	1.08	0.71	7	موافق
11	طول مدة القرض بحرم المشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل من البنوك.	ك %	2 2.4	7 8.5	17 20.7	35 42.7	21 25.6	4.23	0.79	0.85	1	موافق بشدة
12	تحديد البنوك حد اقصى لفترة الاقتراض يحرم الكثير من المشاريع المتوسطة والصغيرة الوصول للتمويل اللازم.	ك %	5 6.1	7 8.5	15 18.3	38 46.3	17 20.7	4.21	0.76	0.84	2	موافق بشدة
13	عدم الزام المشاريع المتوسطة والصغيرة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل.	ك %	4 4.9	14 17.1	15 18.3	35 42.7	14 17.1	3.80	1.02	0.76	5	موافق
المتوسط الحسابي العام												موافق

المصدر : الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل

يتضح من جدول قم (8) أ فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط العام لاتجاهات المبحوثين (3.76) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي من (3.40 إلى 4.19) وهى الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) في أداة الدراسة مما يدل على أن معظم أفراد العينة راضين على فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وهذا يعني أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يشعرون بالرضا والاستفادة من دعم البنوك الذي يقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه تباينت استجابات فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارة ما بين (3.93) (3.33) وهى متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى "موافق".

ويتضح من النتائج أن هناك 13 عبارات تتضمن محور " فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة " إذا جاءت العبارة رقم (3) في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وبانحراف معياري قيمته (0.90) وكانت فى اتجاه موافق ، تليها في الترتيب الثاني عبارة رقم (5) بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وبانحراف معياري قيمته (0.92) وكانت في اتجاه موافق ، ثم عبارة رقم (6) بمتوسط حسابي بلغ (3.68) وبانحراف معياري قيمته (1.00) وكانت في اتجاه موافق ، تليها عبارة رقم (7) بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وبانحراف معياري قيمته (0.96) وكانت في اتجاه موافق ، ثم عبارة رقم (2) بمتوسط حسابي بلغ (3.58) وبانحراف معياري قيمته (1.02) وكانت في اتجاه موافق.

بينما جاءت في الترتيب السادس عبارة رقم (1) بمتوسط حسابي بلغ (3.72) وبانحراف معياري قيمته (1.13) وكانت في اتجاه موافق، تليها عبارة رقم (10) بمتوسط حسابي بلغ (3.55) وبانحراف معياري قيمته (1.08) وكانت في اتجاه موافق ، ثم عبارة رقم (9) بمتوسط حسابي بلغ (3.48) وبانحراف معياري قيمته (1.04) وكانت في اتجاه موافق ، تليها عبارة رقم (8) بمتوسط حسابي بلغ (3.45) وبانحراف معياري قيمته (1.07) وكانت في اتجاه موافق ، بينما جاءت في الترتيب الأخير عبارة رقم (4) بمتوسط حسابي بلغ (3.03) وبانحراف معياري قيمته (1.02) وكانت في اتجاه موافق.

خلاصة نتائج المحور الثاني:

فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة جاءت بدرجة مرتفعة، وهذا أن المستفيدين من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال البنوك، تباينت استجابات أفراد العينة حيث تراوحت المتوسطات

الحسابية لعبارات هذا المحور ما بين (3.93) (3.33) ، جاءت رقم (3) فى المقام الأول بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وكانت فى اتجاه موافق، مما يدل على أن الجهود التي تقوم بها البنوك تؤثر بشكل إيجابي في دعم المنشآت، والخدمات المقدمة لهم، بينما جاءت في المقام الأخير عبارة رقم (4) وبدرجة موافقة مرتفعة مما يدل على أن معظم أفراد العينة، يميلون إلى عدم الاعتماد كثيرًا على المعلومات.

4.3 اختبار فروض الدراسة:

نتائج الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على أنه توجد علاقة بين دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ولاختبار صحة هذا الفرض، استخدمت الباحثة معامل الارتباط بطريقة بيرسون " Pearson Correlation "Coefficient" كما يوضحها الجدول التالي:

جدول توضيحي رقم (9) دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

النتيجة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العينة	دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
دالة	0.000	.917**	82	
إحصائياً				

المصدر : الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية بين دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.917) عند مستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05) مما يدل على وجود علاقة طردية بين دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على أنه توجد علاقة بين مدى فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ولاختبار صحة هذا الفرض، استخدمت الباحثة معامل الارتباط بطريقة بيرسون " Pearson Correlation "Coefficient" كما يوضحها الجدول التالي:

جدول توضيحي رقم (10) العلاقة بين مدى فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

النتيجة	مستوي الدلالة	معامل الارتباط	العينة	مدى فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
دالة	0.000	.943**	320	
إحصائياً				

المصدر : الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية بين مدى فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.943) عند مستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05) مما يدل على وجود علاقة طردية .

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

خاتمة

يعكس هذا البحث الدور الحاسم الذي تؤديه البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك في سياق اقتصادي واجتماعي يسعى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. تبرز أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، إذ تساهم في خلق فرص العمل، وتعزيز التنوع الاقتصادي، مما يجعل دعم البنوك لهذه المنشآت ضرورة لتحقيق الرؤية المستقبلية للمملكة. وقد تناولت الدراسة التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، مثل الشروط الصارمة، ارتفاع معدلات الفائدة، ونقص الخبرة الإدارية والمالية لدى رواد الأعمال.

الاستنتاجات

1. **الدور الاستراتيجي للبنوك في التنمية الاقتصادية:** تدعم البنوك المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم التمويل والخدمات الاستشارية والتدريبية، مما يعزز من فرص نموها وقدرتها على المنافسة.
2. **التحديات التمويلية:** تظل الشروط الصارمة والضمانات المطلوبة من أبرز العقبات أمام المشاريع الصغيرة، مما يستدعي تطوير سياسات تمويلية مرنة تتناسب مع احتياجات هذه المشاريع.
3. **أهمية البرامج التمويلية المتنوعة:** تشير النتائج إلى أن تنوع البرامج التمويلية يمكن أن يساعد في تلبية احتياجات المشاريع الصغيرة بشكل أفضل، لا سيما في ظل تباين احتياجات رواد الأعمال.
4. **الأثر الاقتصادي:** للدعم البنكي أثر إيجابي على نمو المنشآت الصغيرة وزيادة فرص العمل، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ورؤية المملكة 2030.
5. **الحاجة إلى تحسين العلاقة بين البنوك ورواد الأعمال:** خلصت الدراسة إلى أن بناء علاقة قوية ومرنة بين البنوك ورواد الأعمال يتطلب تحسين السياسات التمويلية وتوفير الدعم الإداري والفني لأصحاب المشاريع.

التوصيات

1. تطوير سياسات تمويلية مرنة تتناسب مع احتياجات المنشآت الصغيرة وتخفف من الشروط التمويل.
2. تعزيز الوعي والتدريب لرواد الأعمال على الأساليب المالية والإدارية اللازمة لتقديم طلبات التمويل.
3. تشجيع الابتكار في المنتجات المالية المقدمة للمنشآت الصغيرة لتلبية احتياجاتها المالية المختلفة.

المصادر والمراجع:

ابو رضوان، عماد (2008) التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة ورقة عمل نشرت في الملتقي بالتعاون مع جامعة حسبية بن علي بالجزائر بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

الخطيب خالد الرفاعي، خليل (2006) المنشآت الصغيرة في الاردن أهميتها والمعوقات التي تواجهها واساليب تمويلها المتلقي الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية بالجزائر جامعة حسبية بن علي بالشلف.

التميمي، ارشد فؤاد مجيد، (2007) مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني . جامعة اليرموك

الغالبى ، طاهر محسن منصور، (2009) : إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة"، دار وائل للنشر .

يوسف وفيق عبد الرحيم، (2002م) إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان. جبار، محفوظ : " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2004.

غبولي، أحمد، (2002) دراسات اقتصادية - تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

مطر محمد ونور عبد الناصر، (2008)، "طبيعة وحدود الافصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المؤتمر العالمي المهني الدولي الثامن بعنوان المنشآت الصغيره ومتوسطه الحجم بين الحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي.

البحيصي، وآخرون (2006) ، العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسؤولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين"، مجله الجامعة الاسلاميه غزه، مجلد رقم 15 العدد الثاني من صفحه 581-606

عطية، سليمان (2008)، Standard in Small and Medium sized entities ورقة عمل قدمت الى المؤتمر العلمي المهني الثامن الذي عقد في الاردن بعنوان المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".

فاضل الزلاط، شيماء السيد، قياس مدى كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة : دراسة تطبيقية عن مصر عن الفترة 1991 – 2010.

مشهراوي، فادي، (2010)، القروض الممنوحة من قبل البنوك الأردنية الى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، قسم الدراسات والأبحاث، جمعية البنوك الأردنية.

العراقي، ماهر، (2010)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دور داعم لنمو الاقتصاد والحد من البطالة، وصعوبات التمويل، أبرز التحديات.

عدس، نائل، (2008) الإرشادات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة، ورقة عمل قدمت في المؤتمرات العلمي والمهني الثامن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي.

الشمي، محمد نبيل (2009) تصميم برنامج لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجلة الحوار المتمدن، عدد 2560.

الخطيب، صبري، (2010)، التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني، الصادر من غرفة تجارة عمان.

المصادر الأجنبية

Altman, Sabato, (2007), "Modeling Credit Risk for SMEs, Evidence from the US Market", Abacus, Vol, 43, No 3: 332–357.

Luca, Moro, (2010), "Investigating the determinants of Credit Availability for SMEs Does Trust Matter?", online available :SSRN.com/abstract 1539984 9.

Obrein, Kevin, (2010), "SME Credit Scoring Workshop", Usaid and Association of banks in Jordan. Workshop held in Amman November 2010.

المواقع الإلكترونية :

sdb.gov.sa موقع بنك التنمية الاجتماعية

وزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية mlsd.gov.sa

الملاحق

الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يهدف هذا الاستبيان الى التعرف على دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وهذه الدراسة من أجل نيل درجة الماجستير . لذا نأمل منكم التفضل بالمشاركة الفاعلة والبناءة في تزويدنا بالبيانات اللازمة والضرورية والتي تشكل رافدا مهما في إتمام هذه الدراسة، والتفضل بالإجابة عنها بموضوعية لما لذلك من الأثر الكبير على صحة النتائج التي يتوصل اليها الباحث، علما بأن جميع البيانات الواردة في هذا الاستبيان سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة

المعلومات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) أمام الاختيار المناسب:

النوع:

() ذكر

() أنثى

عدد سنوات الخبرة:

() من 5 سنوات فأقل

() من 6 سنوات إلى 10 سنوات

() أكثر من ١0 سنة

المؤهل العلمي:

() ثانوي أو أقل

() بكالوريوس

() دراسات عليا

فقرات الأسئلة

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
المحور الأول: دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة					
1	تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة يرهق البنك اداريا وماليا بمشاكل متابعة القروض وصرفها وتحصيلها.				
2	اشتراط البنك تحويل المشاريع المجدية جدا يحرم المشاريع الصغيرة من تمويل البنوك.				
3	اشتراط البنك على طالب التمويل اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة تقديم دراسة جدوى مع عدم اتقانهم لها يحرم المشاريع المتوسطة والصغيرة من الحصول على تمويل البنوك.				
4	عدم كفاءة اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في ادارة المشاريع وتسويق منتجاتها يحرمها من تمويل البنوك				
5	فشل اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في السابق في ادارة مشروعاتهم يجعل البنوك تردد في تقديم التمويل للمشاريع.				
6	عدم تقديم أصحاب هذه المشاريع ضمانات للقروض يحرمها من تمويل البنوك.				
7	البنوك تفضل تمويل مشروعات معينة لإعطاء التمويل.				
المحور الثاني: مدى فاعلية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة					
1	تقوم حكومة المملكة الرشيدة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مما اسهم فتح فرص عمل جديدة				
2	سهولة إجراءات القرض للمشروع الصغير ساهم في إنشاء العديد من المشاريع الصغيرة				
3	يحتاج المشروع الصغير غير التمويل تدريب أصحاب المشروع على إدارته حتى لا يفشل.				
4	من أسباب عدم التمويل للمشاريع الصغيرة من قبل البنوك ، عجز أصحاب المشروع عن سداد القرض وفشل المشروع .				
5	عدم التسويق لمنتجات المشروع يكون سبب لفشل المشروع .				

					يجب اهتمام الجهة المانحة للتمويل بعملية الإدارة والتدريب والمتابعة والتسويق للمشروع وذلك من أجل نجاحه	6
					اشتراط دخول البنوك كشريك في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة يرفضه معظم اصحاب هذه المشاريع .	7
					حجز البنوك المخصص مخاطر الاستثمار والتصرف به لا يقنع اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الاقتراض من هذه البنوك.	8
					تقبل البنوك تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في كل انواع الانشطة التجارية	9
					حجم القروض المطلوب يخرجها من دائرة المشاريع المتوسطة والصغيرة حسب سياسة البنك	10
					طول مدة القرض يحرم المشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل من البنوك.	11
					تحديد البنوك حد اقصى لفترة الاقتراض يحرم الكثير من المشاريع المتوسطة والصغيرة الوصول للتمويل اللازم .	12
					عدم الزام المشاريع المتوسطة والصغيرة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يحرم هذه المشاريع من الحصول على التمويل	13

Abstract

This study aims to explore the pivotal role played by banks in financing small and medium enterprises (SMEs) and the impact of such financing on economic development in the Kingdom of Saudi Arabia. The research aligns with recent economic directions focusing on supporting the private sector, diversifying income sources, and achieving Saudi Vision 2030. The study highlights the challenges faced by SMEs in accessing bank financing, such as stringent conditions, high-interest rates, and the lack of financial and managerial expertise among entrepreneurs.

The study draws on theoretical frameworks related to entrepreneurial finance and agency theory to understand the relationship between banks and entrepreneurs and the resulting challenges. Using descriptive analysis, the research examines the financial tools and programs offered by banks, evaluating their effectiveness and impact on the growth and expansion of SMEs.

The findings indicate that bank support significantly enhances SMEs' capacity for growth and expansion, which contributes to job creation and supports the national economy. However, entrepreneurs face considerable challenges in securing financing, underscoring the need for flexible financing policies and administrative and technical support for entrepreneurs.

The study recommends developing financing policies that meet the needs of small businesses and enhancing awareness and training for entrepreneurs on how to apply for funding. Additionally, it emphasizes the importance of banks adopting innovative and diversified financing programs to meet the varying financial needs of these enterprises.

Keywords: Banks – Small and Medium Enterprises



Midocean University

College of Management

Department/ Specialty of Business Administration

The Role of Banks in Financing Small and Medium Enterprises

Prepared by student

Chaimae Abdullateef El Aidi

Academic No.

241000253

Supervised by

Dr. Faisal Abdul Hamid

1st supervisor

Dr. Fayez Jarad

2nd supervisor- Member of the University Scientific Research Committee

Academic year

2024